

الأسعار والديمقراطية

د. جهاد عودة

٤- زيادة الشعور العام بالحرية العامة، ويقصد هنا هو زيادة تعدد صيغ المشاركة العامة للأفراد في المجتمع، فالسياسة أصبحت جزءاً من العمل العام بالتالي انخفضت قيمتها النسبية بالنسبة لدوافع الأفراد اليومية، فانكسار حاجز الرهبة ضد السياسة والحركة السياسية الفسادة أدى إلى تطبيعها كجزء معتاد من السلوك العادي، فالاعتقاد على انتقاد سلوك النظام السياسي بشكل كامل وبدون تخصيص دقيق ساهم في تحويل هذا السلوك إلى سلوك مقساح معه ومقبول بالمعنى الشعبي والعام.

٥- أولوية الوعي القومي على الوعي الاجتماعي في تشكيل الرأي العام، هذه واحدة من آثار دولة عبدالناصر حيث تم تأميم الوعي الاجتماعي في صياغات مضمدة وأعطيت أولوية في التفكير والشعور والعمل للقضايا المرتبطة بالعمل العربي والصراع العربي الإسرائيلي، وربما هذا ساهم بالعمل كبديل موضوعي عن الاهتمام بالقضايا الداخلية، فواحد من أهم آثار يوليو هو ضيق مساحة اهتمام المواطن العادي بالشأن العام، فالمواطن المصري الآن أضحي للأسف لا يتحسس لقضيتين مختلفتين في ذات الوقت وينفك القدر.

وهذه العوامل الخمسة إذا كانت جيدة لاستقرار النظام السياسي وعملياً التحول السياسي فهي ليست بذات الجودة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية، فالمجتمع الديمقراطي هو في نهاية الأمر المعبر عن القدرة العامة على الاهتمام بموضوعات عامة متعددة والتجمع والتحرك من أجلها. يقول الشاعر محمد مهراڤ السيد في ديوانه «عمر من الوهم الجميل»، في قصيدة «الشارع»: «سكان شارعى تغيروا كثيراً هذه الأيام، لا يعرف الواحد منهم أن سها ولم يقل أنا فلان، لا يميز الغريب عندما يعبر عن بقية السكان، فهم فرادى إن مشوا بطيئة خطاهم على الدوام، وكان ما يدور حولهم على الطريق ليس ذا خطر، كسان لا جسدوى من الوتسوف والنظر، يسقط الكلام مهتاً من الأسنان مثل قطعة الحجر، وأصبحوا يرددون دائماً اتفاق، سام، سام».

ارتفعت الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار المعروقات وتوجس المراقبون من أن هذه الزيادة ربما تدفع بعض القطاعات الشعبية المضروزة إلى التزمر. ولكن رغم هذه النسبة التي تعتبر كبيرة بالمقياس الاجتماعي لم تهطل التمردات بشكل عفوى أو منظم، ويصبح السؤال لماذا لم يصاحب ارتفاع الأسعار انطلاق موجة واسعة من عدم الاستقرار الذى يهدد التطور الديمقراطى فى البلاد؟ هناك فى تقديرى خمسة عوامل سياسية حاسمة، هذا علماً أن العامل السياسى فى التطور الاجتماعى الاقتصادى مرتبط بهيكل وبقواعد الممارسة السياسية الدائرة فى البلاد الآن، وهذا على النحو التالى:

١- ضعف وانقسام نخبة المعارضة السياسية، فنخبة المعارضة السياسية باجتهادها العلمانية والدينية والشعبوية ليست لديها مصادر قوة تهدد بها النظام السياسى ويرجع ذلك إلى نجاح النظام السياسى فى تحقيق ثلاثة إجراءات: أولها، حصار المعارضة الشعبية وتفكيكها، ثانيها، حصار المعارضة الرسمية فى العمل داخل أسوار البرلمان، ثالثها، الانتفاص المتزايد من مصداقية الصحافة الحزبية المضادة أو الخاصة. وهذه الإجراءات الثلاثة يمكن النظر إليهم باعتبارها عمليات طويلة تدفع وتولد هذه النتائج.

٢- ضعف هيكل التعيينة السياسية فى المجتمع، فالحزب الوطنى مازال يبني هيكله الجديدة التى نسع عنها كثيراً ولا نرى آثارها السياسية. وال الإخوان يبدو أنهم انغمسوا أو انفتحوا أكثر وأكثر على عادات سلفية لا تفضل التمرد، أو أن قياداتهم أصبحت أكثر حساسية واستجابة لقيود اللعبة السياسية، أو أن نخبة الإخوان قد انقسمت حول تقدير السلوك السياسى الواجب بسبب سرعة التغيرات النظامية والهيكلية فى البلاد، وأخيراً كفاية ومن لف لفهم مثل هذا الناشئ، الجديد المسمى التحالف الديمقراطى، فقد أخذت تتحول تدريجياً إلى اعتبارها صيغة ثقافية فكرية مضادة للنظام أكثر منها حركية، بل أصبحت بعض رموزها مؤشراً لعدم فاعلية الدفع من أجل التغيير، هذا بالإضافة إلى الانهماك فى الاقتتال الداخلى بين الفرقاء.

٣- ازدياد الصراع الداخلى بين اجنحة نظام الحكم بحيث ساعد فى الكشف عن العديد من قضايا الفساد أو قضايا عدم كفاية تخصيص الموارد أو عدم لياقة السلوك العام. وهذا العامل عمل بكفاية كمعادل موضوعى للتمرد العام. حيث أننا نعرف أن التمرد العام يحدث نتيجة لاحتباس عام للمشاركة السياسية.